A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثانية والأربعون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 12–15 أكتوبر/تشرين الأول 2015

لجنة الأمن الغذائي العالمي ودورها في تعزيز التغذية

وثيقة معلومات أساسية

أولا– معلومات أساسية

1– رغم بعض الإنجازات المهمة التي تحققت في العديد من البلدان، كان التقدم المحرز في العقود الأخيرة في مجال التقليل من مستويات سوء التغذية متفاوتا وبطيئا بشكل غير مقبول. فشخص واحد من أصل تسعة أشخاص يخلد إلى النوم وهو يتضور جوعا وأكثر من 160 مليون طفل دون سن الخامسة يعاني من سوء التغذية المزمن، في حين أن أكثر من نصف مليار من البالغين يعانون من السمنة. وأصبح سوء التغذية الآن، بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة، يمثل مشكلة تؤثر في السكان داخل المجتمعات المحلية نفسها. كما أن سوء التغذية يحد من قدرة البشر على تحقيق إمكاناتهم ويقلل من الإنتاجية ويؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة.

- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، اجتمع قادة العالم وأنصار التغذية معا للإقرار بهذه القضايا المهمة والالتزام بالقضاء على الجوع ومنع جميع أشكال سوء التغذية في العالم. وقد وضعوا رؤية لعالم يتمكن فيه الجميع من الحصول على وجبات غذائية في المتناول ومتنوعة وآمنة وصحية، ويتمتع فيه الأطفال بصحة جيدة ويحققون كامل إمكاناتهم. وينص إعلان روما عن التغذية، الذي اعتمده المؤتمر، على 10 التزامات محددة بالعمل. ولتوجيه تنفيذ هذه الالتزامات، اعتمد

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

mo541

المؤتمر أيضا إطار عمل يوصي بمجموعة من 60 من الاستراتيجيات والخيارات الطوعية بشأن السياسات، تعالج المكونات الشاملة للتغذية: الصحة والصرف الصحي ونظم الأغذية والتعليم والحماية الاجتماعية، وغير ذلك. وتشكل الإجراءات الرامية إلى تحسين التغذية عن طريق نظم الأغذية، والسياسات ذات الصلة بالزراعة والأغذية، جزءا لا يتجزأ من إطار العمل الذي يدعو إلى تعزيز الالتزام السياسي والعمل المتعدد أصحاب المصلحة لدعم التنفيذ على المستوى القطري. ويدعو الإعلان *"منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي"*، إلى *"أن تعمل معا بفعالية أكبر من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية، بحسب الاقتضاء، وتعزيز التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية لتسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال التصدي لسوء التغذية"*.

- وتضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول الماضي أهدافا طموحة. وينطوي الهدف الثاني، *"القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة"*، على وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030، على وجه الخصوص من خلال *"العمل على تحقيق الغايات المتفق عليها دوليا المتعلقة بالتقزم والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر بحلول عام 2025، وتلبية الاحتياجات الغذائية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن"*. وسيقتضي تنفيذ خطة التنمية لعام 2030، بقيادة البلدان، الدعم والعمل من جانب جميع أصحاب المصلحة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

2- ويتيح السياق الحالي، عقب اعتماد أهداف التنمية المستدامة والتزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، فرصة للجنة لتعزيز عملها في مجال التغذية. وفي هذا الصدد، بدأ مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية خلال فترة ما بين الدورات عملية تفكير بشأن دور اللجنة في النهوض بالتغذية، واستعراض ما تحقق حتى الآن، ووضع خيارات للمضي قدما في النظر في القيمة المضافة لنموذج اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة 2016–2017، المعروض على اللجنة في دورتها الثانية والأربعين لإقراره بعد عملية تشاورية تم فيها تحديد التغذية على أنها أولوية، ينص على إنشاء مجموعة عمل مفتوح العضوية معنية بالتغذية لتشكيل معالم عمل اللجنة بشأن هذا الموضوع في المستقبل. وستوفر المناقشة العامة في الدورة الثانية والأربعين إسهاما مهما لتوجيه عملها.

ثانيا- الأهداف

(أ) إتاحة فضاء سياسي لأصحاب المصلحة في اللجنة لتوضيح تطلعاتهم بشأن دور اللجنة في النهوض بالتغذية

ينبغي النظر في دور اللجنة في مجال التغذية مع ضمان الاحترام الواجب لولاية الأجهزة الحكومية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة وعملها، ومع النظر بعناية في أدوار اللجنة بعد إصلاحها وقيمتها المضافة، باعتبارها المنبر الدولي والحكومي الدولي الأشمل بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة لكي يعملوا معاً بطريقة منسقة من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

(ب) تحديد الأولويات الأولية لعمل اللجنة كإسهام في العمل القادم لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية.

يقدم إطار العمل المتفق عليه في المؤتمر الثاني المعني بالتغذية مجموعة من الخيارات والإجراءات الموصى بها في مجال السياسات تهدف إلى تحسين التغذية، ويمكن للحكومات إدراجها، حسب الاقتضاء، في خططها الوطنية. وتتمتع اللجنة، من خلال ما قدمته من منتجات في مجال السياسات في السنوات الماضية وعملها في المستقبل، بإمكانية المساهمة في تنفيذ هذه التوصيات بشأن عدد من الجوانب.

وستسترشد مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية المقبلة في عملها بالرسائل الرئيسية المنبثقة عن هذه المناقشة العامة. ويمكن لعملها أن يشمل بلورة مسائل مواضيعية معينة ومساهمة اللجنة فيها، و/أو كيف يمكن لعمليات اللجنة وتشكيلها وجلساتها العامة السنوية أن تتطور لمعالجة التغذية بصورة أكثر انتظاما في إطار عملها.

ثالثا– شكل الدورة

3– سيتولى رئيس اللجنة تيسير الدورة. وسيكون الشكل على النحو التالي:

- كلمات ترحيب وملاحظات استهلالية من قبل الميسر (5 دقائق)
- مناقشة مفتوحة مع الحضور (3 دقائق كحد أقصى لكل متحدث) (60 دقيقة)
- ملخص وملاحظات ختامية من جانب الميسر (10 دقائق)

4– وسيحال ملخص المناقشات إلى لجنة الصياغة لإدراجه في التقرير النهائي للدورة الثانية والأربعين للجنة.

الملحق

الأعمال السابقة والجارية للجنة الأمن الغذائي العالمي ذات الصلة

بنتائج المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية

(مستخلص من ملحق ورقة عمل الأمانة (BurAG2015 / 03/02/03) التي عرضت على الاجتماع المشترك بين المكتب والمجموعة الاستشارية في 3 فبراير/شباط 2015)

تقدم وثيقة نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وإعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذو الصلة رؤية وتوصيات تتماشى إلى حد كبير مع رؤية اللجنة وتوصياتها. وقد عالجت اللجنة، منذ إصلاحها، قضايا رئيسية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وهو ما أدى إلى التفاوض بشأن توصيات وخطوط توجيهية ملموسة في مجال السياسات واعتمادها. ويمكن أن تكون هذه التوصيات والخطوط التوجيهية بمثابة أدوات مفيدة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني لتحويل قرابة 60 توصية من إطار العمل إلى سياسات وبرامج ("من الالتزام إلى العمل")، واستعراض التقدم المحرز في مختلف المجالات المترابطة التي تم تحديدها باعتبارها الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على المستويين الوطني والإقليمي.

1 – فهم مشترك لبعض أبرز الأسباب الجذرية والعوامل الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تم تحديدها في إعلان روما

تتشاطر اللجنة الإقرار بأن الأسباب الجذريّة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم وسوء التغذية معقّدة ومتعددة الأبعاد: (بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، الفقر، وعدم الحصول، في كل الأوقات على غذاء مناسب كاف، وتغذية الرضع والأطفال وممارسات الرعاية السيئة، والنظافة والصرف الصحي، والعوامل ذات الصلة (إعلان روما، الفقرة 5)، "وتأثيرات تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى" (إعلان روما، الفقرة 8)، "وحالات النزاع وما بعد النزاع، وحالات الطوارئ في المجال الإنساني والأزمات الممتدة" (إعلان روما، الفقرة. 9)، والتحديات الناجمة عن النظم الغذائية الحالية (إعلان روما، الفقرة 10). كما تقر بضرورة أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بمواجهة التحدي بطريقة شاملة.

ويكمن نهج اللجنة المتعدد أصحاب المصلحة، تماشيا مع الرؤية المعبر عنها في إعلان روما[1]، في صلب عمل اللجنة بعد إصلاحها وأنشطتها منذ عام 2009، باعتبارها "المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل لجميع أصحاب المصلحة للعمل معا بشكل منسق".

وتتشاطر اللجنة مع إعلان روما نهجا "من أجل دعم العمليات التي تأخذ البلدان[2] بزمامها وتحقق بنتيجتها الأمن الغذائي والتغذية للجميع".

وقد دفع فهم البعد المعقد والمتعدد لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية باللجنة إلى بلورة رؤية مشتركة للعمل العالمي المتعدد القطاعات.

2- *رؤية مشتركة للعمل العالمي للقضاء على جميع أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية:*

إن هذه الرؤية، المنصوص عليها في وثيقة إصلاح اللجنة، دفعت اللجنة إلى أن تضطلع بعمل في مجال السياسات في شكل تقارير علمية مستقلة، والتفاوض على توصيات بشأن السياسات، وإطار عمل استراتيجي عالمي، وخطوط توجيهية في مجال السياسات بخصوص عدد من القضايا المتميزة ولكن المكملة لبعضها البعض، واعتمادها. وتم تحديد العديد من هذه القضايا في الرؤية المشتركة لإعلان روما وفي توصيات إطار العمل.

وتشمل المجالات التي سبق تناولها ما يلي:

- الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات[3] (كما هو مشار إليه في الفقرة 14 (د) من إعلان روما)
- الحماية الاجتماعية (كما هو مشار إليه في الفقرة 13(ج) من إعلان روما، والتوصيات 22–24 من إطار العمل)
- تقلب الأسعار (كما هو مشار إليه في الفقرة 13 (هـ) من إعلان روما)[4]

---

[1] *ونقرّ (...) "للعمل الجماعي دور أساسي في تحسين التغذية، وهو يتطلب التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية"*، (الفقرة 14 (ج) من إعلان روما).

[2] *"ينبغي للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التغذية دعم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالتغذية ومبادرات المراقبة ذات الصلة واستكمالها، حسب الاقتضاء"*، (الفقرة 14 (أ) من إعلان روما).

[3] تم التفاوض على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من قبل الدوائر التي تتألف منها اللجنة في مايو/أيار 2012 (الدورة الثامنة والثلاثون (الخاصة) للجنة) وهي تنفذ حاليا في 12 بلدا، وأعرب 18 بلدا آخر عن اهتمامه بدعم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.

[4] *"نعيد التأكيد على أن (...) يمكن للتقلب المفرط لأسعار السلع الغذائية والزراعية أن يؤثر سلبا على الأمن الغذائي والتغذية وينبغي رصده بشكل أفضل ومعالجته بسبب التحديات الناجمة عنه"*

- تأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية (كما هو مشار إليه في الفقرة 8 من إعلان روما)[5]
- الدور الحاسم للمزارعين الأسريين وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي (كما هو مشار إليه في الفقرة 14 (و) من إعلان روما)[6]
- دور الحاسم للمرأة وتمكين المرأة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية (كما ورد في الفقرة 13 (ي) من إعلان روما والتوصية 9 من إطار العمل
- الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية[7] (كما هو مشار إليه في الفقرة 14 (ح) من إعلان روما[8])
- الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة (كما هو مشار إليه في الفقرة 14 (ن) من إعلان روما[9])
- (جار) انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة (كما هو مشار إليه في الفقرة 14 (ز)[10] من إعلان روما والتوصية 12 من إطار العمل[11])
- (جار) دور المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (كما هو مشار إليه في التوصية 50 من إطار العمل[12]).

3- *الالتزامات والتوصيات لتيسير التنفيذ على المستوى القطري*

تساهم اللجنة بشكل طبيعي، من خلال عملها، في تنفيذ بعض الالتزامات بالعمل الواردة في إعلان روما، مثل "تعزيز النظم الأغذية المستدامة عن طريق وضع سياسات عامة متسقة، من الإنتاج إلى الاستهلاك، عبر القطاعات ذات الصلة وتمكين الوصول على مدار العام إلى أغذية تلبي الاحتياجات التغذوية للناس وتعزز النظم الغذائية الصحية المأمونة والمنوّعة "(روما إعلان الفقرة 15 (ج))، *"إبراز أهمية التغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج*

---

[5] *"نحن (...) نقرّ بالحاجة إلى معالجة تأثيرات تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى على الأمن الغذائي والتغذية ولا سيما على كمية الأغذية المنتجة ونوعيتها وتنوعها مع أخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الآثار السلبية".*

[6] *" نقر (...)يضطلع المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء العاملات في الزراعة، بدور مهم في الحد من سوء التغذية ويجب أن يتلقوا دعم السياسات العامة المتكاملة ومتعددة القطاعات، بحسب المقتضى، التي من شأنها زيادة قدرتهم الإنتاجية ومداخيلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود".*

[7] تم التفاوض على مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية بالإجماع من قبل الدوائر الت تتألف منها اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2014 (الدورة الحادية والأربعون للجنة).

[8] *"نقر (...)الاستثمار المسؤول في الزراعة بما يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية وفي نظم الأغذية فضروري لتجاوز سوء التغذية".*

[9] *"نقر (...) لا بد من الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة".*

[10] *"نقر (...) قد أدّت الحروب والاحتلالات والإرهاب والاضطرابات الأهلية والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض والأوبئة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية الاقتصادية غير المناسبة، إلى عشرات الملايين من اللاجئين والمهجرين وتأثر السكان المدنيين غير المقاتلين بالحروب والنازحين الذين هم من أكثر المجموعات ضعفاً من الناحية الغذائية (...)"*

[11] *"إقامة وتدعيم المؤسسات والسياسات والبرامج والخدمات لتعزيز قدرة الإمدادات الغذائية على التكيف في المناطق المعرضة للأزمات، بما في ذلك المناطق المتأثرة بتغير المناخ".*

[12] *"تنفيذ سياسات وبرامج تستخدم نُهجاً تشاركية لتحسين إدارة المياه في الزراعة وإنتاج الأغذية".*

الوطنية ذات الصلة[13]"، وتهدف بطبيعة الحال حسب ولايتها إلى " تشجيع وتسهيل المساهمات والإجراءات من قبل جميع أصحاب المصلحة لتحسين التغذية وتشجيع التعاون بين البلدان وداخلها (...)" الفقرة 15(و).

ويمكن لتنفيذ التزامات البلدان الواردة في إعلان روما أن يستفيد بشكل إيجابي من الأسس التي أرستها اللجنة بشأن هذه القضايا. ولدى تنفيذ الالتزامات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمر الثاني المعني بالتغذية، ستجد البلدان وأصحاب المصلحة المتعددين أدوات مفيدة في منتجات اللجنة، أولا وقبل كل شيء التوصيات والخطوط التوجيهية في مجال السياسات التي تم التفاوض بشأنها بخصوص هذه المواضيع.

وهي تشمل مجموعة من **التوصيات المفصلة بشأن السياسات** التي تم التفاوض بخصوصها واعتمادها والموجهة إلى جميع أصحاب المصلحة بخصوص:

- حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في مجال الزراعة
- المسائل الجنسانية والأمن الغذائي والتغذية (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011)
- كيفية زيادة الاستثمارات المراعية للأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011)
- تقلب الأسعار والأمن الغذائي (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011)
- الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي (الدورة التاسعة والثلاثون للجنة: 2012)
- الأمن الغذائي وتغير المناخ (الدورة التاسعة والثلاثون للجنة: 2012)
- الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي (الدورة الأربعون للجنة: 2013)
- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (الدورة الحادية والأربعون للجنة: 2014)
- "الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة (الدورة الحادية والأربعون للجنة: 2014)
- المياه والأمن الغذائي (قريبا)

[13] يرجى الرجوع إلى التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين للجنة، التنسيق والروابط، "جهود البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) الرامية إلى تعميم التغذية في الزراعة".

بالإضافة إلى **الخطوط التوجيهية أو المبادئ الطوعية في مجال السياسات التي تم التفاوض بشأنها وإقرارها بالاجماع**:

- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني
- المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية[14]

وإن عملية **تنفيذ التوصيات** والخطوط التوجيهية بشأن السياسات المذكورة أعلاه عملية جارية على المستوى القطري، وتحظى بدعم مختلف وكالات الأمم المتحدة.

وبخصوص هذه القضايا وأي مسألة إضافية تستهدف بشكل محدد التغذية، وعقب طلب من الدوائر التي تشكل اللجنة، تتيح الجلسة العامة السنوية منبرا طبيعيا ومناسبا لعرض التقارير المرحلية للفاو ومنظمة الصحة العالمية[15]، وكذلك للقيام، بشكل منتظم وطوعي، باستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي في السنوات القادمة.

[14] لا سيما المبدأ 14.

[15] التوصية 60 من إطار العمل.